الحكم الراشد ومحاربة الفساد

– حالة الجزائر–

Good governance and fighting corruption
- The case of Algeria -

رحال نصر — جامعة الوادي — nacerrahal1977@yahoo.fr

موفق سهام — جامعة بسكرة — Mouffok.sihem@yahoo.com

Received:28/02/2017 *Accepted:30/04/2017* *Published:30/06/2017*

ملخص:

من خلال هذه الدراسة سنوضح الدور الفعال الذي تلعبه إستراتيجيات وسياسات الحكم الراشد في ضمان تطور المؤسسات ومحاربة الفساد، والتي من خلاله تتحقق عدة غايات على رأسها الوقوف أمام الفقر الذي أصبح يهدد أغلب أفراد المجتمعات، كما لا ننسى مشكلة البطالة التي ظلت هاجسا يعاني منه الكثير من الشباب، وبالتالي كان لزاما على الدول أن تكثف كل الجهود لمواجهة مختلف أشكال الفساد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الفساد، محاربة أشكال الفساد، مكافحة الفقر، التنمية المستدامة.

Abstract:

Through this study we will explain the effective role played by the strategies and policies of good governance in ensuring the development of institutions and fighting corruption, through which several goals are achieved, including standing in front of the poverty that has become a threat to most members of the communities and do not forget the problem of unemployment, which remained obsessed by many young people States had to intensify all efforts to confront various forms of corruption.

Keywords: high governance, corruption, fighting corruption, combating poverty, sustainable development.

* مرسل المقال: **رحال نصر**

مقدمة:

أصبحت هناك ضرورة ملحة للقيام بالإصلاحات العميقة في مختلف المجالات وذلك يستوجب تطبيق إستراتيجيات وسياسات من طرف الحكومات والأفراد جميعا وهذا لا يتأتى إلا بإرادة سياسية نزيهة ودرجة وعي عالية لدى أفراد المجتمع بمشكلة الفساد ومدى تأثيرها على مستويات التنمية ومستقبل كافة المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن تجسيد مبادئ الحكم الراشد بواسطة انتهاج العديد من الاستراتجيات والسياسات التي تهدف إلى محاربة الفساد ومكافحة الفقر وضمان تنمية مستدامة وحياة كريمة لكافة الأجيال، ولا ننسى بأن عدم إرساء مبادئ الحكم الراشد في أي دولة يؤدي إلى عدم تحقيق تلك الغايات مهما كانت الرسائل والمجهودات المجسدة من قبل الهيئات والأفراد كافة.

ومن هنا جاءت إشكالية ورقتنا البحثية كما يلي:

إلى أي مدى يمكن للحكم الراشد بأن يحارب كافة مظاهر الفساد ؟

وسنبدأ بحثنا بعرض مفاهيمي حول الفساد ثم نبرز أهمية الحكم الراشد في محاربة تلك الظاهرة.

1– ماهية الفساد:

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل المجتمعات على إختلافها ولكن بدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات، حيث أرجع الخبراء سبب فشل المشاريع التنموية في بلدان العالم والبلدان النامية خاصة، إلى استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد والذي أدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها، بالإضافة إلى التأثير سلباً على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يهدد التنمية المستدامة للفئات الفقيرة والمهمشة ورهن مستقبل الأجيال المقبلة.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات للظاهرة فهناك عدم اتفاق بين الكتاب والباحثين والأكاديميين على تعريف موحد لمفهوم الفساد رغم إتفاق الجميع على أن الفساد ظاهرة واسعة الانتشار لا تقتصر على مجتمع دون آخر أو ثقافة دون غيرها.

فقد تعددت مصطلحات المفهوم في أكثر من لغة، أشار إليه إبن منظور في لسان العرب في باب فسد على أن الفساد هو نقيض الصلح، وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام والمفسدة خلاف المصلحة.

كما أشير لمفهوم الفساد في أكثر من مصطلح في اللغة الفرنسية، فهو مرادف: تدهور وسوء الأوضاع، الإتلاف، التخريب، رشوة الموظفين، إفساد السلوكيات، التزييف، التزوير.

كما إختلفت التعاريف إصطلاحا لمفهوم الفساد بإختلاف الآراء والاتجاهات، فلقد تم تعريفه من قبل المنظمات الدولية كالآتي :

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة للفساد " على انه التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر؛لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أدائه و واجباته الرسمية"[1]

كما عرف البنك الدولي الفساد على أنه "إساءة استعمال السلطة الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل".

وفي سياق إعداد البنك الدولي إستراتيجية لمكافحة الفساد استقر على تعريف مباشر هو" إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص "وحسب البنك تتم الإساءة لاستخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة عندما يقبل المسئول الرشوة، وعندما يقدم رشاوى لأشخاص أو وكالات خاصة بهدف التحايل على السياسات العامة وتجاوز معايير التنافسية لتحقيق أرباح، كذلك يمكن إساءة استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب حتى دون رشوة، من خلال المحسوبية ومحاباة الأقارب، وسرقة أصول الدولة، أو تحويل إيرادات الدولة.

في حين ذهب صندوق النقد الدولي ليقدم مفهوم خاص بالفساد ليراه بأنه يعبر " عن العلاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بالآخرين، كما يميز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، أما الحالة الثانية فتتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية، أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية إتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلاته التي يقدمها".

أما منظمة الشفافية العالمية فتعرف الفساد على أنه "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية"[2].

أما الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد فقدمت النهج العملي في تعريفها للفساد حيث حددت بوضوح الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع سواء في القطاع العام أو الخاص وهي : غسيل الأموال،

رشوة الموظف العام الوطني، رشوة الموظف العام الأجنبي، إساءة استغلال الوظائف، المتاجرة بالنفوذ، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس الممتلكات، غسل العائدات الإجرامية، الإخفاء والتستر، إعاقة سير العدالة.

وانطلاقا من هذه التعاريف يمكن تعريف الفساد بتداخل كل المكونات والأطراف التي تقدم أو تطلب خدمات من قطاع عام وخاص على أن الفساد" هو سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء في القطاع العام أو الخاص، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته أو يقوم بأعمال محرمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله". وتجمع أدبيات التنمية ومكافحة الفساد على الآثار الفادحة للفساد على النمو، وكذا جودة البنى التحتية والخدمات العامة، وتركيز الثروات الناتجة عن الفساد دون توظيفها في القطاعات الضرورية، مثل التعليم والصحة، أو توفير فرص العمل، وزيادة الأسعار، إذ ينقل رجال الأعمال عبء الرشا التي يدفعونها إلى المستهلك، وتشير تقديرات معهد البنك الدولي إلى أنه يتم دفع ما يزيد على ألف مليار دولار أمريكي سنوياً كرشا أي ما يزيد على 3 % من دخل العالم عام 2002، وكان من الممكن لهذه الأموال أن تحدث فرقاً في جهود الدول من أجل زيادة الاستثمار والمشاريع التنموية ومحاربة الفقر وضمان التنمية المستدامة لو تم توظيفها بطرق السوية.

فضلا عن ذلك ما أثبتته أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه هناك علاقة تبادلية بين الفساد والفقر، إذ يزيد الفساد من جراء الفقر من خلال إعاقته للنمو الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر من ناحية، كما يؤثر الفساد على الفقر عن طريق التأثير على عوامل الحكم الراشد، من خلال إضعاف المؤسسات السياسية ومشاركة المواطنين وتخفيض جودة الخدمات والبنى الحكومية، مما يؤثر بدوره على مستويات الفقر.

ومن أهم مؤشرات القياس هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية، تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم، من واقع ممارستهم العملية، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، وتشمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، ومؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية[3].

2- الحكم الراشد والحد من الفساد:

إن الفساد هو نتاج مشكلة في الحكم، وفشل المؤسسات وعدم القدرة على إدارة المجتمع عن طريق نظم متوازنة من الضوابط والتوازنات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويزداد الفساد عندما تثبت الأنظمة الرسمية وغير الرسمية عدم فعاليتها، مما يؤدي إلى تنفيذ السياسات بصعوبة أكثر، فالاستعانة بالحكم الراشد وإرساء مبادئه لاسيما الشفافية

والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة الواسعة لمختلف منظمات المجتمع المدني والمواطنين، هو بمثابة وقاية من الفساد ومحاربته.[4] وعلى هذا الأساس سندرس محاربة هذه المعايير للفساد وأشكاله وأنواعه.

2-1- الشفافية والحد من الفساد:

يعتبر معيار الشفافية الوسيلة الناجحة للمساهمة في الكشف عن نقاط الفساد المتفشي في المجتمع، كما أنها تؤدي إلى إدراك ما يحدث على جميع الأرصدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكن المواطنين من الاطلاع على تفاصيل تلك الحقائق وسياسات الحكومة المتعلقة بتسيير المال العام وتوزيعه، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة والتي إذا أتيحت لها الفرص عن التعبير بكل حرية تسهم في لعب دور هام في الكشف عن الفساد الحكومي وجرائم نهب المال العام وسرقته. ومن أجل تعزيز مبدأ الشفافية للحد من الفساد المستعصي، ينبغي على الحكومة والمؤسسات التابعة لها أن تعمل على توفير قنوات الاتصال المفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولين، وأن تضع المعلومات في متناول الجميع من أفراد المجتمع ومنظماته وقطاع خاص وعام لتتيح لهم الاطلاع المباشر وبسهولة على كافة العمليات ولاسيما القرارات المصيرية التي تخصهم.

2-2 – المساءلة والحد من الفساد:

المساءلة والمحاسبة هي آلية مالفساد:ربة الفساد سواء على مستوى الحكومة أو المؤسسات التابعة لها، فمن خلالهما يمكن المحاسبة على الأعمال وفحص وتدقيق القرارات وكشف الحسابات، فالمسئولون عن المؤسسات العامة والخاصة مطالبون عند تفعيل هذه الآلية للإجابة على أية تساؤلات يقدمها المواطنون والمستفيدون من الخدمة أو السلطات المختصة من مساءلة برلمانية ومساءلة قضائية ومساءلة الرأي العام للكشف عن النقائص في أداء الخدمة أو الفشل فيها أو عمليات الاختلاس أو غير ذلك.[5]

2-3 – سيادة القانون ومحاربة الفساد :

إن تطبيق سيادة القانون على الجميع وكافة العمليات والمعاملات من شأنه أن يضع حداً لظاهرة الفساد، فهو الوسيلة والإطار القانوني الصالح والهيكل المؤسساتي الذي يطبق دون الأخذ بالاعتبار كل أشكال المحسوبية والقرابة والمحاباة، فهو يعمل عند تفعيل الآليات الأخرى الكاشفة عن الفساد وخاصة المساءلة حتى يأتي دور المحاسبة على خرق القوانين أو إستعمالها في غير محلها لأغراض شخصية، ومثل ذلك الرشاوى المقدمة للموظفين والاختلاسات المتكررة للمال العام، ولمحاربة هذه الظواهر الفاسدة يجب مواكبة القوانين ومراجعتها دوريا لفك الغموض الذي يكتنف النصوص القانونية، حتى يتمكن من ردع أطراف المعاملة الفاسدة بتطبيق العقوبات الصارمة حتى ينخفض معدل حدوث الفساد،

من دون مواجهة من قبل الحكومات والمعارضين السياسيين بصورة غير عادلة لتقف أمام الإجراءات العقابية وإخفاء الفساد المنتشر بين المسئولين.

2-4 – المشاركة والحد من الفساد:

يتوقف على إقرار وإنجاح كل السياسات العامة ومنها سياسات مكافحة الفساد، مشاركة كل الأطياف ولاسيما منظمات المجتمع المدني من وسائل إعلام، وجمعيات وطنية، وأحزاب سياسية، ولهذا يعتبر المجتمع المدني طرفا أساسيا وشريكا حيويا في خلق بيئة خالية من الفساد، بتقديمها الدعم للجهات المختصة في الكشف عن مثل هذه الممارسات، فهي تأثر على الحكومة من خلال الترويج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي.

فمشاركة أطر المجتمع المدني من شأنه أن يؤدي أدوار مختلفة وهامة، كتعزيز الشفافية والنزاهة وتوفير ضوابط على الحكومة، ومن خلال مشاركته أيضا في صياغة السياسات العامة يحمي الحقوق ويقوي سيادة القانون والاحتكام إليه، فالمجتمع المدني يتمثل الدور المنوط به في توعية الجماهير والضغط على الحكومة لتنفيذ الإصلاحات وكل هذه الأدوار ترمي إلى محاربة الفساد[6].

3 – تفعيل فرص الإصلاح والقضاء على الفساد:

في ظل التزايد المقلق في الأوساط الدولية من الكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفساد، ما دفع بالحكومات إلى تكثيف جهودها لتنفيذ إصلاحات فعالة ومستمرة، تزيد من التحلي بالشفافية والنزاهة وضبط الفساد، عن طريق الإصلاح المؤسسي بهدف تحجيم ظاهرة الفساد والحد من آثارها السلبية، في سبيل ذلك تعترف الأدبيات المتخصصة بأن أهم مصادر الفساد وعواقبه لها طابع داخلي يتعلق بالدولة المتفشي فيها، ومن ثم فإنه لابد من إتمام الإصلاحات الجوهرية على الصعيد الوطني، وتؤكد ذات الأدبيات أن مصادر الفساد وأنوعه المحددة تتفاوت بشكل واسع فيما بين الدول والمجتمعات، مما يوجب على كل دولة أن تحدد أهم مصادر الظاهرة، ما يستدعي الاهتمام أكثر من غيرها.

وبالرغم من ذلك فإنه لابد لأي تحليل لسبل الإصلاح وعلاج الظاهرة الخطيرة أن يبدأ بمصادره الأساسية العريضة المتمثلة في المنافسة الاقتصادية والسياسية المقيدة، والاستتباب البيروقراطي المفرط، ونقص الشفافية والخضوع للمساءلة.

وفي السياق ذاته، هناك مجموعة من الحلول االفساد: التي ممكن أن تساهم بشكل إيجابي في الحد من الفساد والأخطار الناجمة عنه والضارة لكيان الدولة والمجتمع على حد سواء الجالبة لمشكلة التوزيع وتفاقم الفقر، والتي يمكن حصرها في النقاط الأساسية التالية:[7]

3-1- إنشاء هيئات مستقلة للرقابة ومكافحة الفساد:

اتجهت الرؤى إلى إنشاء هيئات تتمتع بالاستقلالية حتى يتسنى لها ممارسة الرقابة بكل ما خولت من أطر وتشريعات لمحاربة ظاهرة الفساد التي عانت منه الإنسانية، فعلى الرغم من الإثباتات العديدة لقصور الآليات الرقابية المتمثلة في الرقابة البرلمانية والإدارية في الأغراض المرجوة منها، يكون من شأن هذا الإنشاء هو الإيفاء بالغرض الذي يعد مطلبا أساسيا وهو الرقابة الدائمة على الفساد، من خلال تحقيق مبدأ سيادة القانون، بتفعيل دور السلطة التشريعية في مراقبة أعمال الحكومة والمؤسسات التابعة لها وحتى الموظفين العاملين تحت وصايتها، ووضع آليات رقابية من شأنها أن تراقب هذه الهيئة التشريعية نفسها، منذ بداية التشكيل أي الانتخابات بمراقبة مصدر المال للمترشحين لشغل الدور التمثيلي الوطني على أحسن وجه دون إستخدام المال الفاسد للوصول إلى الأغراض الشخصية فهذا يؤدي إساءة إستعمال السلطة.

فضلا إلى ممارسة الرقابة الإدارية لدورها بشكل فعال، من دون هيمنتها على مختلف الأجهزة وذلك لاكتفائها بدورها دون الالتفاف على الأدوار الأخرى، لضمان عدم تداخل السلطات، وذلك لتسهيل الكشف عن جرائم الفساد.

وبما أن للرقابة القضائية دور وفعالية أكيدة لا تتأتى إلا في وجود قضاء مستقل، يكرس الثقة بين المواطن وهذه الهيئة الرقابية حتى يتسنى لكافة الناس دون تردد الإبلاغ عن قضايا الفساد دون خشية رجال السلطة. وعلى هذا الأساس زادت الدعوة إلى تفعيل دور هذه الآلية وإنشاء هيئات رقابية مستقلة عن أي سلطة أخرى، تتمتع بالاستقلال المؤسساتي الكامل، أي الإستقلال الإداري والمالي وفي سلطة اتخاذ القرار.

3-2 – الحل الديمقراطي لمشكلة الفساد:

تعتبر الديمقراطية نظام الحكومة يشارك فيها جميع أفراد الشعب وكل الفئات، يمكن أن تتخذ أشكالاً عدة تبعاً لاختلاف التجربة السياسية التي يعيشها المجتمع وتقاليده وماضيه، في حين تبقى الانتخابات التعددية والنزيهة والشفافة والعادلة هي الخيار لاحترام حقوق الإنسان وتوفير إمكانية محاسبة المفسدين والحد من هذه الظاهرة المتفشية والخطيرة.[8]

ينجر عن إقرار المبدأ الديمقراطي السلمي للسلطة وتداولها وضع قيود على وجود حكومة دائمة وعلى استمرار المعارضة دائمة، حيث يتم على إثر ذلك تبادل المناصب من فترة إلى أخرى انسجاما مع ما تأتي به الانتخابات الديمقراطية، التي تجعل السلطة موزعة ومتوازنة بدلاً من سيطرة فئة على إتخاذ القرار بشكل مستمر ودائم، وهذا يؤدي إلى محاربة الفساد وهذا النوع من التداول على السلطة يمنع أيضا تكوين شبكات الفساد بصورة كبيرة ومعقدة.

كما تقوم المعارضة المتجددة والقوية والفعالة بدور رقابي شفاف ومتواصل وعملي، وهي تحصي أخطاء الحكومة، مما يدفع بهذه الأخيرة من منطلق صيانة الذات على تحسين أدائها حتى تظل حائزة على رضا المواطنين، ويعتبر هذا الشكل من أشكال الرقابة على الحكومة مساعداً على الحد من الفساد.

هناك جانب آخر لدى تكريس الحل الديمقراطي، وهو تعزيز دور المجتمع المدني والصحافة والإعلام وكل المنظمات الناشطة في المجتمع على إختلاف مجالاتها من المشاركة في وضع القرارات التي تجعلهم أكثر حرية في إبداء أرائهم وكشف المستور وهذا ما يساعد على محاربة الفساد.

3-3 – إصلاح الوظيفة العمومية:

يتأتى الإصلاح المعول عليه في هذا الصدد من خلال العمل بمبدأ مساواة الجميع في تقلد الوظائف والحصول على الفرص التي من شأنها أن تعطي لكل الفئات فرصة المشاركة والحصول على شغل عن طريق الكفاءة، ويتحقق هذا من خلال مراجعة القوانين الخاصة بالتوظيف وتسهيل الإجراءات للكشف على كل التلاعبات التي تحدث، فضلا عن الامتيازات وبرامج التأهيل زيادة الرواتب لتمكن الموظفين من تحقيق مستوى معيشي يضمن العيش اللائق والكريم وهذا يعكس جهوده ومثابرته في العمل ومن ثم يوضع حد للفساد داخل الإدارة، فلقد أثبتت التجارب العملية أنه كلما كانت تكاليف المعيشة مرتفعة عن الرواتب التي يتقاضها الموظفون يقود إلى التفكير عن وسائل أخرى لإشباع الحاجيات قد تؤدي إلى انتشار الفساد بكل أنواعه.

فمقابل الرواتب المنخفضة التي لا تكفي لسد الضروريات الأساسية للحياة، والأساليب الملتوية في التوظيف التي لا تراعي المساواة، يجب على السلطات العمومية وضع هذه المتطلبات في صميم السياسات العامة والبرامج التنموية وأن يكون المواطن هو حجر الزاوية فيها، حتى توزع الفرص بشكل المتوازي بين الجميع وبين الجنسين من دون تفضيل أو محسوبية أو محاباة، مع إقرار رواتب تتلاءم والقدرة الشرائية للموظف حتى يتسنى له توفير متطلبات معيشية ذات مستوى لائق ويساعد على زيادة الحصانة من الفساد.

3-4 – إصلاح الجهاز الإداري والحد من البيروقراطية:

إضافة إلى ما تم عرضه حول إصلاح الوظيفة العمومية، ينبغي أن يشمل الإصلاح الإدارة باعتبارها النواة الأساسية التي يترسخ في أعماق الهيكل التنظيمي لديها الفساد، لذا يجب إدخال ضوابط تنافسية في دواليب الإدارة عن طريق تطبيق إجراءات رقابية على الموظفين، وتسهيل حركات تنقلات الموظفين لتقليص سلطة التفاوض مع المواطنين.

فالإصلاح الإداري يتم عن طريق تزويد المؤسسات الحكومية بإرادات مالية نظيفة ومتطورة وذات كفاءة عالية من المؤهلين والقادرين على وضع السياسات والأنظمة اللامركزية المتطورة التي تحقق التوازن في الاختصاصات والمسؤوليات

بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، فضلا إلى تطوير التشريعات المنظمة للإدارة والمستغلة من طرف الموظفين للكسب الشخصي وتشجيع أعمال الفساد كالمطالبة بالرشاوى مقابل تسهيل الإجراءات، لذا يجب بذل المزيد من الجهود للحد من الإجراءات البيروقراطية خصوصا في منح تراخيص العمل والوثائق، وجباية الضرائب وغيرها من المعاملات الإدارية التي تزيد من تفشي الفساد، وجعل الإجراءات سهلة ومعلنة وواضحة وسهلة، مـع الحد مـن صلاحيات الموظفين العموميين التي تسمح بالمنـح والمنع لصالح أهمية إستيفاء شروط منح تلك التراخيص والوثائق على أن تكون شروط ميسرة، فضلا عن تكريس وسائل الانضباط في المؤسسات العمومية والقضاء على كل أشكال المتلاعبات من طوابير ومواعيد غير مرخصة، مع الاهتمام بالشكاوى والطعون المقدمة من قبل أصحابها لاسيما تلك التي تبلغ عن ممارسات الفساد، فكل هذه الإجراءات من شأنها أن تحد من الظاهرة وأوجهها.

3-5 – فرض الرقابة وإصلاح المؤسسات العامة والخاصة:

في هذا الشأن ينبغي على السلطات العمومية وضع ضوابـط صارمة وفرضها على تسيير المال العـام وعمليات الخوصصة التي تشكل واحداً من المداخيل الرئيسية للفساد، والعمل على تعزيز الدور الرقابي للبنوك المركزية ومنحها استقلالية عالية وسلطات لمساءلة مسؤولي ومسيري البنوك، والعمل على تحقيق شفافية مالية سواء في القطاعات العامة والخاصة.

فضلا عن إصلاح مؤسسات أخرى ذات أهمية التي تعرف معاملات مكثفة بالأوراق المالية على غرار البورصات التي تتطلب تطوير ضوابط مانعة للفساد وتكريس معيار الشفافية والردع لكل الموظفين الذين يريدون التلاعب للحصول على الثراء غير المشروع على حساب مؤسسات أو مستثمرين، ناهيك عن إصلاح النظام الضريبي والنظام الجمركي عن طريق إختيار الأشخاص المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة لإدارة المراكز القيادية وتسييرها على أحسن وجه وذلك حتى يتسنى لهم الحد من الفساد.[9]

ولتفعيل كل هذه الإجراءات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تحد من الفساد فلابد إلى جانبها من توفر الإرادة السياسي لمحاربة هذه الظاهرة المضرة بكيان الدولة واقتصادها والمجتمع والأفراد وخاصة الفقراء باعتبارهم الفئة الأكثر تضررا من هذه الآفة التي أصبحت لديها قواعد تنظم معاملاتها الفاسدة، مما ينبغي أن تكون كل الأجهزة المخولة والهيئات والأفراد أن تتضافر جهودهم من أجل وضع حد لهذه الظاهرة عن طريق المتابعة والمحاسبة والمساءلة.

وبذلك نكون قد أوضحنا الإستراتيجيات لمكافحة الفساد في ظل الحكم الراشد، الذي أصبح ضرورة ملحة نظراً لما يشكله من إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة، فهو يتضمن مجموع الآليات والعمليات والمؤسسات التي تستخدمها الأطراف في إدارة موارد المجتمع لتحقيق تنمية مستدامة تنعكس أثارها الايجابية على كافة المجتمع بما فيهم الأشد فقراً.

4- مكافحة الفساد للتقليل من الفقر:

باعتبار أن للفساد تأثيرات سلبية تتجلى في كونه عائقاً في وجه تحقيق العديد من الأهداف التنموية، ومن شأن الظاهرة أن تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وإعاقة البرامج والسياسات الهادفة إلى الحد من الفقر، وهذا ما تثبته كل الجهود المبذولة في هذا الشأن بأن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العازمة على تنميتها، فالفساد هو السبب والنتيجة للفقر، كونه يؤثر على سياسات الحكومة ومختلف القطاعات والمواطنين في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار، ووضع وتسيير وتوزيع المال العام، فعندما تكون كل أجهزة الدولة معطلة ولا تعمل وتنفذ القرارات إلا بوجود الرشاوى بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على إهدار الموارد الدولة وذهابها إلى الأشخاص الفاسدين وبالتالي عزوف المواطنين على المشاركة، ويجد الفقراء أنفسهم في حالات من التهميش والحرمان وعدم القدرة مما تستاء أوضاعهم نتيجة عدم حصولهم على الخدمات التي هم في أمس الحاجة إليها.

وانطلاقا من هذا الجانب التأثيري للفساد على الفقر تتضح العلاقة بينهما، ونستطيع فهمها من تبيان نموذج الاقتصاد ونموذج الحكم، ويثبت كلاهما أن الفساد يفاقم ويزيد الفقر نتيجة عوامل معقدة ومتداخلة تشمل عوامل اقتصادية وأخرى مرتبطة بالحكم.

فإذا فسرنا النموذج الأول المتعلق بالاقتصاد يتبين أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر، أما النموذج الثاني المتعلق بالحكم فالفساد في هذه الحالة يحول مشاريع الحكومة في الخدمات ذات القيمة كالتعليم والرعاية والصحية، ويضعف فرص الحصول على تلك الخدمات ناهيك عن خدمات البنى الأساسية ويقلل من جودتها، فضلا عن ذلك الفساد يسمح لبعض الفئات بأن تستفيد أكثر من غيرها من خلال تشويه السياسات والتلاعب بالقوانين، الأمر الذي يؤدي بالفقراء إلى دفع الرشاوى للحصول على الخدمات تفوق ما يقدمه الأغنياء، وهذا يخلف مساوئ على فئات الفقراء ويزيد من مشكلة توزيع الثروة وخلق عدم المساواة بين أفراد المجتمع الواحد التي تعود بالسلب على الفقراء نظرا لمحدودية دخولهم ومواردهم وتفاقم حرمانهم.

وعلى هذا الأساس أتت الرؤية الموحدة لمكافحة الفساد والتقليل من الفقر عن طريق ما روج له من طرف المؤسسات الدولية للاستعانة بآليات الحكم الراشد كونه المنفذ إلى إحقاق العدالة التوزيعية والقضاء على ظاهرة الفقر، بمحاربة كل أشكال وأنواع الفساد المتفشي وذلك بتوفر الإرادة السياسية الطامحة في تطبيق الأكثر للشفافية والمساءلة والمشاركة الواسعة وحكم القانون، حتى تنكشف النقاط السوداء للفساد ويكون باستطاعة الحكومات القضاء عليه.

5- الحكم الراشد في الجزائر كآلية لمكافحة الفساد:

باعتبار الحكم الراشد في معناه العام والبسيط هو الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارتهم وفرصهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً.

وبما أن الجزائر تتفاقم وتستشري فيها ظاهرة الفساد بكل أشكالها وفي جميع أجهزة الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، وخير دليل تصنيف الجزائر في المراتب المتأخرة في التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية، وعلى الرغم من هذا تعتزم الدولة بكل الإمكانيات المتاحة لها إستئصال الظاهرة الخطيرة المتفشية التي تشكل خطر على كيان الدولة والمجتمع ككل.

ولهذا قامت الجزائر بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.وسارعت أيضاً بإصدار مراسيم تطبيقية تحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا كيفية سير هذه الهيئة.

إلى جانب قواعد الإنشاء لهذه الهيئة الوطنية، حققت الجزائر للوصول إلى إرساء أسس الحكم الراشد في البلاد، فمن الناحية الاقتصادية وبفضل البحبوحة المالية المتوفرة جراء إيرادات المحروقات إستطاعت الجزائر إطلاق العديد من المشاريع التنموية، لتنمية المناطق الوطن بمختلف البرامج على إختلاف القطاعات ولاسيما النقل وربط مناطق الوطن.

أما من الناحية السياسية فتحت الجزائر ورشات كبيرة على المجتمع للقيام بإصلاح هياكل الدولة والعدالة وإصلاح التربية وتقريب الإدارة من المواطن عن طريق تسهيل إجراءات الحصول على الوثائق، وهذا لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة الطوعية في تنمية البلاد، حتى تتحقق متطلبات الحكم الراشد.

فرغم كل الخطوات لازالت بعض معايير قياس الحكم الراشد تكاد منعدمة في الجزائر، كيف لا وتغييب الشفافية وسوء التسيير العقلاني للموارد والتي ما زالت تشكل بؤر سوداء وعوائق في توجيه جهود التنمية، حيث نجد بأن كل أشكال الفساد منتشرة في البلاد بمثابة قواعد تسير عليها غالبية المؤسسات الوطنية.

وبما أن الجزائر عازمة في استكمال طريق الإصلاحات المتخذة والمباشرة من قبل السلطات العمومية بغية تحسين نوعية الحكم وبناء مؤسسات راشدة قادرة على مكافحة الفساد والآفات الأخرى المترتبة على الظاهرة الخطيرة، وهذا ما نلتمسه في الجهود المبذولة والاستراتجيات الموضوعة، لكن هناك العديد من المتطلبات الضرورية الواجب الأخذ بها لتحقيق نوعية حكم رشيدة في مختلف المجالات.

فالحكم الراشد يتطلب مكافحة كل مظاهر الفساد على جميع مستوياته حيث يتم البدء بإصلاح مؤسسات الحكم، لأن فسادها كان حافزاً رئيساً لتكريس مختلف مظاهر الفساد على المستويات الدنيا، ويتم ذلك على مراحل تدريجية بإتباع الخطوات التالية :

- العمل على الفصل المرن بين السلطات لتجاوز المؤسسات الشكلية إلى مؤسسات فعالة تتمتع بهامش من الاستقلالية في أداء مهامها مع ضمان الرقابة المتبادلة رفعاً للكفاءة ومنعاً للانحراف؛
- فتح وتطوير قنوات المشاركة الجماهيرية، من خلال السماح بإنشاء تنظيمات طوعية مستقلة تساهم في التنشئة السياسية اللازمة لمسألة المواطنين وإشراكهم في الشأن العام، مع تحرير وسائل الإعلام لتعمل بشفافية تامة وكشف ممارسات النخب الحاكمة وحماية الحريات العامة؛
- تغيير الأنماط التوزيعية غير العادلة التي أفرزت إختلافات طبقية وأدت إلى تدني مستويات الأجور، التي ساهمت بدورها في اللجوء إلى أعمال لتغطية ضعف مستويات المعيشة؛
- الحرص على التطبيق الشامل للقوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع الفئات والإفراد دون استثناء أو تستر؛
- العمل على الإعمال بمبدأ المساواة المنصوص عليها في نظام التوظيف مع إصلاح الأخير، وترقية القطاع العمومي على أساس الكفاءة باعتماد معايير عادلة وموضوعية تراعي الأحقية، لا على أساس المحسوبية والمحاباة والانتماءات السياسية والحزبية؛
- إحترام حقوق الإنسان وتطوير دور الرقابة والمساءلة والمحاسبة للهيئات التشريعية؛
- وما يمكن قوله في هذا الصدد خلال تقييمنا للحكم الراشد كآلية معول عليها وقادرة على مكافحة الفساد في الجزائر، بدءاً بتطوير الموارد البشرية والاعتناء بها، وربطها بالمعرفة والتعلم والتكنولوجيا، مع توسيع سبل المشاركة في القرارات الهامة والمصيرية لكل أطياف المجتمع مع فسح المجال أمام حرية التعبير، وإشراك المجتمع المدني ومنظماته قصد تفعيل ومصداقية السياسات المتخذة، مع فتح حوار بين الإدارة والمواطن قصد التقريب وهذا كله للوصول إلى تنمية شاملة تحد من التوزيع غير العادل وتكافح الفقر وتعمل على تجفيفه من المجتمع، في إطار إرساء مبادئ الحكم الراشد.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه للحد من ظاهرة الفقر لابد من توفر بعض الدعائم لتحقيق الحكم الراشد، وإجراء إصلاحات وإتخاذ سياسات مشتركة لصالح الفقراء، تقضي إلى عدالة وكفاءة في توزيع الخدمات، ومشاركة لأفراد المجتمع بما فيهم الفقراء في الحكم المحلي والوطني، مرتكزين على معيارين نراهما أساسيين لتحقيق هذه المتطلبات والمتمثلين في التمكين والمشاركة.

وفي الأخير يمكن القول أن الفساد مسألة تدبير حكومي بالدرجة الأولى، أي مسألة فشل المؤسسات في أداء مهمتها، فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعمليات التنافسية وتعرقل الإجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي، فكلما كانت القوى السياسية والاقتصادية منغلقة على نفسها خارج النظام، كلما كان الأرجح أن يتفشى الفساد وتقل التنمية المستدامة، لاسيما عندما يكون الفساد السياسي والفساد الإداري مترابطين.

وعليه فإن الحكم الرشيد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو وتحد من الفقر، فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية عيشهم ورفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلد، مما يستلزم للتنمية المستدامة مؤسسات سليمة وكذا تضافرا بين المجالين الاقتصادي والسياسي مع زيادة فعالية القطاع العام ومحاسبة السياسيين وكبار الموظفين بشفافية في التسيير والحكم للحد من تراكم الثروة واستغلال المناصب والتواطؤ على حساب المصلحة العامة.

خاتمة:

بما أن الفساد يعتبر أكبر معيق لتحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق التأثير السلبي المباشر على النمو والتنمية، أصبح ضروري على الدول التي تفشى فيها الفساد بحدة أن تتبنى مبادئ الحكم الراشد في إدارتها لما لها من دور فعال في الوقاية والحماية ومكافحة المظاهر المرضية المستشرية في المؤسسات والمجتمعات جراء الفساد.

قائمة المراجع:

1 – **سارة بوسعيود**، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة:دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2013، ص: 15.

2 – **علي عبد القادر علي**، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70، فبراير 2008، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.

3– نفس المرجع أعلاه، ص: 9.

4 – **أحمد صلاح عطية**، أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية، مصر الدار الجامعية، 2008، ص222.

5 – **مرسي السيد حجازي**، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، أفريل 2001، ص 33.

6 – **منظمة الشفافية الدولية**، الشفافية ومكافحة الفساد:حوار المجتمع المدني بين مجموعة الثماني والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البحرين،2005، ص 11.

7 – **محمود عبد الفضيل**، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 243، ماي 1999، ص 9.

8– **كريمة بقدي**، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا:دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص، ص:234-235.

9– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، نيويورك، ديسمبر 2008، ص 15.